المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:05، العدد:02 (2021)، ص638-653

الحكومة العامة وتطورها ضمن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1939)

The general government and its development within French colonial administration in Algeria (1830-1939)

وليد بوشو
جامعة الجزائر 02 - أبو القاسم سعد الله (الجزائر)
walid.bouchou@univ-alger2.dz

معلومات المقال
تاريخ الارسال:
2021/05/27
تاريخ القبول:
2021/10/14
الكلمات المفتاحية:
✓ الحكومة العامة
✓ الإدارة الاستعمارية الفرنسية
✓ الجزائر

الملخص:

يعتبر منصب الحاكم العام صلة وصل بين الحكومة الفرنسية والإدارة الاستعمارية في الجزائر. لذلك، كان تحديد صلاحياته موضوع تجاذبات بين الحكومة الفرنسية والقوى المسيطرة على الإدارة الاستعمارية في الجزائر. تتناول هذه الدراسة تطور الحكومة العامة في الجزائر وصلاحيات الحاكم العام في الإدارة الاستعمارية خلال فترتي النظام العسكري والمدني. كما تسلط الضوء على علاقة الحاكم العام بمختلف القوى المسيطرة على الإدارة الاستعمارية في الجزائر.

Article info
Received:
27/05/2021
Accepted:
14/10/2021
Key words:
✓ General government
✓ French colonial administration
✓ Algeria

Abstract:

The office of Governor-General is considered as a link between the French government and the colonial administration in Algeria. Therefore, determining the powers of said post was the subject of tensions between the French government and the powers controlling the colonial administration in Algeria .This study discusses the development of the general government in Algeria and the powers of the governor general in the colonial administration during the two periods of the military and civil regime. It also sheds light on the relationship of the Governor General with the various forces controlling the colonial administration in Algeria

الحكومة العامة وتطورها ضمن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1939)

مقدمة

عرفت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر عدة مراحل وتغييرات في نظام الحكم نتيجة تأسيسها على نظام خاص يهدف لتكريس الاستعمار وتوسيع الاستيطان. وقد مرت بتجارب عديدة غير متناسقة أدت إلى اختلافات وانتقادات بين المسؤولين الاستعماريين حول الطريقة المثلى لاستعمار الجزائر وإدارته.

كان التنظيم الإداري الاستعماري يتحدد بعدة عوامل، فبالإضافة إلى ارتباطه بالأنظمة السياسية الفرنسية المتعاقبة، متمثلة في النظام الملكي والجمهوري والإمبراطوري، فقد كان لبسط النفوذ العسكري وتوسع الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين دورا مهما في تحديد تنظيم الإدارة الاستعمارية في الجزائر.

وباعتباره أهم منصب في الإدارة الاستعمارية كونه ممثل الحكومة الفرنسية في الجزائر، فقد كان منصب الحاكم العام وصلاحيات موضوع تعديلات مختلفة سواء في مهامه وصلاحياته في الإدارة الاستعمارية، أو في علاقته مع مختلف الوزارات في الحكومة الفرنسية.

تتمحور إشكالية البحث حول تطور الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، ومدى تحكم المعمرين فيها من خلال مؤسساتهم ووسائلهم، وإمكانيات الحكومة الفرنسية في مراقبتها والتأثير على سياستها.

1. الحكومة العامة مع بدايات التنظيم الاستعماري

لم يكن إنشاء تنظيم إداري وسياسي في الجزائر ذات أهمية بالنسبة لفرنسا في الفترة الأولى للاحتلال، حيث كانت في حيرة وتردد حول المسألة الجزائرية ومستقبلها حسب معظم المصادر الفرنسية. كانت فرنسا في بداية الاحتلال في خضم أزمة سياسية حيث تم الإطاحة بشارل العاشر بعد ثلاث أسابيع من الاستيلاء على مدينة الجزائر[1]، و"**بدت فرنسا محرجة بشأن غزوها للجزائر، ولم تكن تعرف حقًا ما إذا كانت ستحافظ عليها أو ستتخلى عنها**" [2]، لذلك لم يكن الاهتمام بإنشاء حكومة أو إدارة بقدر ما كان الاهتمام بالعمل على توسيع العمليات العسكرية والاحتلال[3].

يصف الحقوقيان لارشي وريكتنوالد النظام الاستعماري في الفترة بين 1830-1934 بقولهما: "**خلال هذه الفترة الأولى لا يخضع التنظيم الجزائري لأي فكرة واضحة، حيث كان التردد حول الحفاظ أو التخلي عن الاحتلال سائدا، كان يتم اتخاذ القرارات يوما بيوم، دون خط سير محدد، ما كانت عليه الحكومة لا يمكن وصفه إلا بكلمتين: "مؤقتة وغير متناسقة"** [4].

كان التنظيم الإداري الاستعماري في هذه الفترة بسيطا، حيث أن قائد الجيش هو الحاكم العام للمستعمرة، ففي فترة الجنرال دوبورمون (5 جويلية -12 أوت 1830) كانت تساعده لجنة حكومة، وقد أسس خليفته الجنرال كلوزال (12 أوت 1830-21 مارس 1831) لجنة حكومة مكونة من المعتمد العسكري وثلاث أعضاء مكلفين بالعدالة والداخلية والمالية، وفي فترة الجنرال بارتيزان (21 مارس - 6 ديسمبر 1831) تم إصدار أمرية تفصل السلطة المدنية عن السلطة العسكرية بتكليف المعتمد المدني على الأولى، وكانت نتيجة

هذا الفصل سلسلة من النزاعات بين المعتمد المدني ورئيس الجيش ما أدى إلى إعادة تحديد سلطات رئيس الجيش والمعتمد المدني حيث تم وضع هذا الأخير تحت أوامر رئيس الجيش[5].

لم يفصل الاستعمار الفرنسي في القضية الجزائرية إلا سنة 1834 بإصداره لأمرية ملكية مؤرخة في 22 جويلية، والذي أصبحت "**مملكة الجزائر**" بموجبه ملكية فرنسية، يعين على رأسها حاكم عام تحت تسمية "**الحاكم العام للممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا**"، وهو مفوض السلطة الملكية، إذ تتركز تحت سلطته وأوامره كل السلطات السياسية والمدنية والعسكرية على كل الأراضي المحتلة[6]، وهو تابع لوزير الحرب، يساعده معتمد مدني، ونائب عام ومدير المالية على رأس مختلف الهيئات[7]، يقوم بإعداد الميزانية، وإصداره المراسيم الملكية، ولديه الحق في إصدار القرارات في حالات الطوارئ[8]، ويتم تسيير الجزائر عن طريق الأمريات الملكية عوض قوانين الميتروبول، أي عن طريق نظام قانوني خاص، والذي سيبقى حتى سنة 1947[9].

ومع الإبقاء على نفس صلاحيات الحاكم العام، تم سنة 1845 تعيين مدير عام للشؤون المدنية تابع للحاكم العام، تحت أوامره مدير للداخلية ومدير المالية والوكيل العام للجمهورية ورئيس القضاء، يجتمع هؤلاء المسؤولون الأربعة بعدد متساوٍ من العسكريين: قائد الجيش، وقائد البحرية، والمعتمد العسكري، ومدير الشؤون العربية، بحضور ثلاثة مستشارين مقررين في نفس الوقت، يشكلون مجلس الإدارة العليا، وهم مدعوون لإبداء آرائهم في المسائل التي تهم الجزائر، حيث يبقى رأيهم استشاريا بحتا[10].

2. بدايات إدماج الجزائر في الإدارة الفرنسية

بدأ تحديد سياسة الإدماج الإداري للجزائر بفرنسا عام 1844 حيث تم دمج المداخيل والنفقات الجزائرية في ميزانية الدولة، وقد قسمت أمرية 18 أفريل 1845 الجزائر إلى ثلاث محافظات (provinces) تضم مناطق مدنية تخضع لنفس نظام فرنسا، وفي سنة 1847 تم إنشاء إدارة الشؤون المدنية في كل محافظة، وتم تطبيق القوانين الفرنسية على البلديات، حيث تحتوي البلديات على مجلس بلدي يعينه الملك، يكون ربع أعضائه من المسلمين، اليهود والأجانب[11].

أثرت ثورة 1848[12] على السياسة الفرنسية في الجزائر، فبعد 10 أيام من تشكيل الحكومة المؤقتة في فرنسا، أعلن المرسوم الصادر في 4 مارس 1848 أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، وتم اتخاذ تدابير مختلفة لتطبيق التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر[13]، وبموجب مرسوم في 16 أوت 1848، تم إنشاء البلديات في كل المناطق المدنية، ومنحها مجالس بلدية منتخبة، وعن طريق عدة قرارات في نفس اليوم، تم فصل مصالح التعليم والعبادة والعدل والجمارك والتسجيل (l'enregistrement) والعقار من وزارة الحرب وإلحاقها بالوزارات المختصة، وقد أدى إلحاق المناطق المدنية بمحافظات فرنسا إلى انخفاض صلاحيات الحاكم العام، حيث لم يعد في الواقع إلا رئيسا للقوات العسكرية وإداري سامي (administrateur supérieur) للمناطق العسكرية[14].

كما صادقت الجمهورية الفرنسية الجديدة على نداء إلى المعمرين، مما جاء فيها: "**أيها المعمرون بالجزائر، إن الحكومة المؤقتة منشغلة جدا بوضعكم، وهي تعرف أن سبب حيرتكم راجع من عدم اليقين فيما يخص مستقبل الجزائر، إن الجمهورية ستدافع عن الجزائر كدفاعها عن الأرض الفرنسية وسيتم النظر في مصالحكم المادية والمعنوية وتحقيقها**"[15].

وجراء هذا الاهتمام بمصالح المعمرين دون غيرهم، منح دستور 1848 لفرنسيي الجزائر حق انتخاب ممثلين في البرلمان الفرنسي بعضو واحد عن كل محافظة حيث عرفت الجزائر جراء ذلك حركة سياسة نشطة، فكانت الصحف والمرشحون في حركة دائبة لتقديم الوعود للدفاع عن المصالح المحلية، غير أن هذه الحركة السياسية كان الهدف منها الدفاع عن مصالح المعمرين، والتي كانت فيها مصالح الجزائريين مهملة تماما[16]. كما ينشئ هذا الدستور ثلاث محافظات، بمستشارين عامين وبلديين منتخبين من قبل الأوروبيين، يديرها محافظون ونواب المحافظين، وتم منحها مجالس المحافظات[17]، حيث ظهرت منذئذ مطالب المعمرين بحق التسيير الذاتي[18].

بدأ الإمبراطور نابليون الثاني بالاهتمام بالإدارة والسياسة الاستعمارية وفي الجزائر وأوضاع الجزائريين، إذ أنشأ سنة 1858 بموجب مرسوم 24 جوان "**وزارة الجزائر والمستعمرات**" يديرها الأمير جيروم نابليون، حيث تم جمع كل المصالح الجزائرية في باريس في وزارة واحدة، وإلغاء الحكومة العامة ومنصب الحاكم العام، ولم يبق إلا القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية، كما تم توسيع سلطات المحافظين عن طريق مرسوم 27 أكتوبر 1858، حيث أصبح لكل محافظة مجلس عام، يتم تعيين أعضاءها من قبل الإمبراطور عوض انتخابهم[19].

اعتبر الاستعمار الفرنسي بعد فترة قصيرة أن تجربة وضع كل السلطات الإدارية للجزائر في باريس كانت خاطئة، حيث وضع حدا لهذه التجربة عن طريق مرسوم 24 نوفمبر 1860، وذلك بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات، وتبعا لذلك، تم نقل المصالح من باريس إلى الجزائر وأعيد إنشاء منصب الحاكم العام بصلاحيات مماثلة لتلك التي كانت قبل 1858، وقد طغت النزعة العسكرية على هذا النظام وذلك كرد فعل على السياسة الإدماجية للأمير، حيث تم تعيين عسكري برتبة ماريشال حاكما عاما وقائد الجيش (général de division) نائبا للحاكم العام، في حين يحتل أعلى موظف مدني وهو المدير العام للشؤون المدنية المرتبة الثالثة[20].

تم تعيين الماريشال بيليسيي (Pélissier) حاكما عاما سنة 1860، يساعده مجلس استشاري ومجلس عالي. يمارس الحاكم العام سلطته على الأراضي المدنية من خلال مدير الشؤون المدنية، وعلى الأراضي العسكرية من خلال نائب الحاكم العام وهو في نفس الوقت رئيس أركان لجيش[21].

ظهر في هذه الفترة مفهوم جديد حول الحالة الشخصية للجزائريين، أدت إلى إصدار مراسيم وقوانين جديدة، وذلك بعد تصور الإمبراطور لفكرة المملكة العربية التابعة لفرنسا، ففي رسالته الموجهة إلى الحاكم العام

بيليسيي نشرت في 1863: "**الجزائر ليس مستعمرة وإنما مملكة عربية، الأهالي لهم نفس الحق في حمايتي مثل المعمرين، أنا إمبراطور العرب مثلما أنني إمبراطور المعمرين**"[22].

كان الإمبراطور يراقب الإدارة الاستعمارية عن كثب، فرغم كون الحاكم العام تابع لوزير الحرب، إلا أن علاقته كانت وثيقة مع الإمبراطور وهو ما أدى إلى خلق المنافسات بين الحاكم العام والوزير، وكان للإمبراطور تنظيمه الخاص يوازي الإدارة الرسمية مما يجعله مطلعا على ما قد تخفيه عنه المصالح الإدارية وكانت زياراته في 1862 و1865 مناسبة لتنظيم احتفالات كبرى والقيام بالتحقيقات، حيث تجسدت في عدة قرارات منها الاستشارة المشيخية في 22 أفريل 1863 الخاصة بالملكية العقارية، والاستشارة المشيخية المؤرخة في 14 جويلية 1865، وهو نص يعترف للجزائريين بأحقية الحصول على الجنسية الفرنسية بشرط التنازل عن حالتهم الشخصية، وهو ما لم يجد صدى لدى الجزائريين[23].

3. الحكومة العامة بعد انتهاج النظام المدني سنة 1870

1.3. إحلال النظام المدني

جراء سياسة الإمبراطور في القضية الجزائرية التي كانت ضد رغبات المعمرين، جرت عدة أحداث أزمت الأوضاع الجزائرية، حيث صاحبت استشارة 1863 جملة من حرائق الغابات في 1864 و1865. كما اندلعت الثورات بين 1864 و1865. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اشتدت الأزمة الاقتصادية التي فتكت بالبلاد لمدة أربع سنوات، ما أدى إلى إرسال لجنة تحقيق برلمانية إلى الجزائر تحت رئاسة الكونت لوهون (Le comte Lehon) سنة 1868، والتي كان هدفها هو "**التحقيق الفلاحي**" والبحث في القضايا السياسية، وعند عودة اللجنة إلى فرنسا تم وضع السياسة الجزائرية على بساط البحث[24].

قام البرلمان في شهر مارس 1870 بدراسة أهم مطالب البرلمانيين المتمثلة في إلغاء مناطق الحكم العسكري وتشجيع الاستيطان وتأسيس الملكية الفردية وتوسيع تطبيق التشريع الفرنسي ليشمل المسلمين، وقد قام البرلمانيون بالتصويت بالإجماع على "**إحلال نظام الحكم المدني في الجزائر**"[25].

تم إعلان إلغاء النظام العسكري وإحلال النظام المدني في 9 مارس 1870[26]، وبموجب مرسوم 24 أكتوبر 1870 المتعلق بـ "**توسيع نطاق الحكم المدني**"، أصبحت السلطات العسكرية تابعة للسلطات المدنية والقادة العسكريون (généraux administrateurs) للمحافظين، وتم دمج الجزائر بالنظام السياسي الفرنسي ومنحها المؤسسات الفرنسية، ووضعت المحافظات الجزائرية الثلاثة تحت سلطة الحاكم العام التابع لوزارة الداخلية، والذي يركز الحكومة والإدارة العليا في مدينة الجزائر[27].

كانت أهم المواد الأساسية للمرسوم الممضي في 24 أكتوبر و10 نوفمبر 1870 تنص على:

المادة 01: تحذف وظائف ومزايا الحاكم العام للجزائر وكذا المجلس العالي لحكومة الجزائر ومجلس حكومة الجزائر.

المادة 03: تشكل الجزائر ثلاث محافظات ... تُظم إلى المحافظات الفرنسية ليصبح عددها 92 محافظة.

المادة 05: تتمركز الحكومة والإدارة العليا للجزائر في مدينة الجزائر تحت سلطة موظف سامي يحصل على لقب "**الحاكم العام المدني للمحافظات الثلاثة للجزائر**" [28].

أما فيما يتعلق بالمعمرين، فقد تم منحهم تمثيلا في البرلمان الفرنسي، فبموجب قانون 1871، ترسل كل محافظة نائبين عنها إلى البرلمان الفرنسي- القانون التنظيمي في 30 سبتمبر 1875 يمنحها نائب واحد لكل محافظة جزائرية، وقانون 28 جويلية 1881 يضاعف هذا التمثيل- ينتخبون حسب نفس الطريقة المطبقة في فرنسا، كما يمنح القانون التشريعي في 24 فيفري 1975 وقانون 9 ديسمبر 1884 سيناتورا لكل محافظة جزائرية ينتخب من قبل هيئة انتخابية محددة بالمادة 11 من القانون التنظيمي في 2 أوت 1875، من قبل مفوضين بلديين منتخبين من قبل المستشارين البلديين ذات الجنسية الفرنسية، ولم يكن للمستشارين الجزائريين الحق في الانتخاب[29].

2.3. انعكاسات تطبيق النظام المدني على الجزائريين

نتج عن تطبيق النظام المدني اندلاع ثورة المقراني سنة 1871. كان الجزائريون يخشون تأسيس النظام المدني وحلول الهيمنة الاستيطانية، والتي يأخذ فيها المعمرون دور السادة في الشؤون الجزائرية. تحدث الحاكم العام ماكماهون (Mac Mahon) سنة 1870 أمام لجنة راندون- بيهيك (Randon – Béhic) عن السخط العميق في أوساط الجزائريين، مرجعا ذلك إلى سببين رئيسيين وهما تقلص نفوذ الأعيان الجزائريين و"**زيادة تردي العلاقات بين الأوروبيين والجزائريين كل يوم**". حيث يرى أن "**الأساليب المنتهجة من طرف الأوروبيين تجاه العرب قاسية وظالمة**"، منتقدا حملة المعمرين وصحافتهم ضد الجزائريين: "**إنهم يشعلون فتيل العداوة جهارا نهارا وأن الصحافة ماضية في حملاتها ضد العرب فهي تصورهم في للمعمرين في أبشع الصور الممكنة وغرضها من ذلك تحريك الأحقاد والكراهية**" [30].

غير أن فشل انتفاضة 1871 كان حسب المؤرخ أجيرون: "**بمثابة الانتصار السياسي للمستوطنين، واعتبرت المحاكم في الجزائر العسكريين الفرنسيين مسؤولين عن الثورة أو متواطئين معها فجردتهم من أهليتهم واستبعدت كل سياسة تحمي الجزائريين، من ذلك الحين فرض فرنسيو الجزائر إرادتهم، وأصبحت الجزائر جمهورية فرنسية صغيرة لا وزن فيها إلا لمصالح المستوطنين دون غيرهم، وأصبحت بطاقة الناخب لقب الشرف لهذه الإقطاعية الجديدة**" [31].

لم يكن التشريع الاستعماري في الجزائر بعد تأسيس النظام المدني يهتم بشؤون الجزائريين إلا من أجل إستغلالهم وتفتيت الروابط القديمة التي تجمعهم، وذلك بحجة إدماج الجزائر بفرنسا، حيث يعترف بذلك الجغرافي والمؤرخ الفرنسي أوغستين بيرنار (1865-1947) (Augustin Bernard)، في كتابه **التنظيم البلدي**:"**عوض استعمال الدواليب الأهلية بحجة إصلاح طريقة عملها مثلما فعل الانجليز في مستعمراتهم، ومثلما فعلنا في تونس والمغرب، لم يكن لدينا في الجزائر إلا فكرة واحدة: تدمير وإفساد المجتمع الأهلي**"[32].

كما اعتبر برنار أن الإدارة المدنية كانت أسوأ من الإدارة العسكرية، ذلك أنّ هذه الأخيرة قامت بدراسة المجتمع الجزائري، وحاولت الحفاظ على أطره خاصة تنظيم "**الجماعة**" الموجودة منذ القدم، والتي تم الاعتراف بها بداية من سنة 1844، حيث كانت لها استقلالية جزئية في التسيير المحلي، غير أن قرار 11 سبتمبر 1873 استبدل الجماعات المنتخبة بالجماعات المعينة، وجعل الأمين والطمان عمالا بسطاء يعينهم المحافظ، لذلك يقول برنار: "**باستثناء محاولة صاباتيي (Sabatier)، لم تقم الإدارة الجزائرية بأي محاولة لإشراك الجزائريين في تسيير شؤونهم الخاصة، ولا من أجل تطوير حكمهم الذاتي المحلي، لم تعرف إلا القوة، وكل تنظيماتها تعتمد على مبدأ التسلط ... إذا كان علينا التعبير عن رأينا، فإن الإدارة المدنية ظهرت أدنى من الإدارة العسكرية في مجال الحرية والانفتاح**" [33].

4. الحكومة العامة بعد "مراسيم الإلحاق" 1881

تواصلت سياسة الإدماج الإداري، والتي توسعت عن طريق مراسيم 26 أوت 1881 المسماة "**مراسيم الإلحاق**"، فبموجبها تم إخضاع مختلف إدارات الجزائر تحت السلطة المباشرة للوزراء المؤهلين في فرنسا، حيث أصبح الحاكم العام مسؤولا أمام مختلف الوزارات، وتحت سلطته أمين عام للحكومة مكلف بإعداد بعثة الشؤون المدنية والمالية، ويوجد إلى جانب الحاكم العام مجلس الحكومة، والمجلس العالي للحكومة يترأسه الحاكم العام، مشكل من أهم مسؤولي مصالح الإدارة (يشكل مجلس الحكومة) و 18 نائبا من المجالس العامة للجزائر[34].

أما ميزانية المصالح المدنية للجزائر فقد أصبحت تقرر من قبل الوزراء كل في مجال تخصصه، حول اقتراح الحاكم العام الذي يأخذ رأي المجلس العالي، وهي ملحقة للميزانية العامة للدولة[35].

كانت نتيجة هذا النظام الجديد تلاشي سلطة الحاكم العام الذي أصبح معاقا في حركته، والذي لم يعد حسب جول فيري إلا: "**ديكور باهض الثمن بقدر ما هو عديم الفائدة، وعلى أكثر تقدير مفتش للاستيطان في بلاط ملك كسول**" [36]، وأصبح نواب الجزائر الذين تضاعف عددهم الوحيدون الذين يمكنهم التأثير لدى الموظفين الباريسيين، حيث أصبح للنائبين طومسون وأوجين أيتيين في عهد الحاكم العام تيرمان (Tirman 1881-1891) نفوذ كبير لدرجة اعتبارهما أسياد الجزائر الحقيقيون[37].

5. محاولة إصلاح الإدارة

حاول عدة سياسيين فرنسيين إصلاح الإدارة الاستعمارية وصلاحيات الحاكم العام الذي يمثل السلطة الفرنسية في الجزائر لتتوافق مع مصالحها العليا، وكانت تجربة جول فيري والحاكم العام موريس فيوليت أهمها:

1.5. لجنة جول فيري والمراسيم الصادرة بين 1896-1900

تم إدراك سلبيات نظام الإلحاق بعد فترة قصيرة، ما أدى إلى اتفاق كل السياسيين المتتبعين للمسائل الجزائرية على طلب تغيير سياسة الحكم والإدارة الجزائر، حيث قام مجلس الشيوخ بعد اختتام مساءلة النائبين ديد (Dide) وبوليا (Pauliat) في 6 مارس 1891 بتعيين لجنة من 18 عضوا، مكلفة بـ "**البحث بالتنسيق مع الحكومة وعرض التغييرات التي يجب إدخالها في التشريع وتنظيم مختلف مصالح الجزائر**"[38]، حيث

قررت هذه اللجنة بعد اجتماعها تعيين جول فيري رئيسا ومقررا لها، وانطلقت رحلة التحقيق التي واصلت تحقيقاتها في الجزائر بين 19 أفريل و 4 جوان 1892، وكان منهج عملها حسب شرح جول فيري لزملائه: "**اللجنة تحمل على عاتقها الدخول إلى المناطق الداخلية للبلاد ورؤية المعمرين والأهالي، وسماع غير السياسيين كذلك**"[39].

أظهر المعمرون مباشرة بعد وصول لجنة التحقيق إلى الجزائر عداءهم لها، حتى أنهم أعلنوا رفضهم الإجابة إذ قرر مجلسين عامين من ثلاثة الإضراب عن الإجابة، كما امتنع الصحفيون عن الكتابة حول الأخبار المتعلقة باللجنة، غير أنهم فضلوا تشويه أعمال القافلة البرلمانية وبالأخص شخص جول فيري، كما رفض النائبان البرلمانيان لوهران أوجين إيتيان (Eugène Etienne) وسان جيرمان (Saint-Germain) الشهادة، أما النائب بورليي (Bourlier) فلم يتحدث إلا عن المعمرين، أما فيما يخص السيناتور جاك (Jacque) فقد كان عضوا في اللجنة، وكان سبب معاداة المعمرين للجنة هو الخوف من تخفيض صلاحيات المستشارين العامين ورؤساء البلديات في مجال إدارة ممتلكات الجزائريين[40].

بعد عودته، قام جول فيري بنشر نتائج عمل اللجنة، منتقدا النظام السياسي والإداري المبني على نظام الإلحاق، ركز جول فيري على الوضع المزري للجزائريين جراء الأساليب الاستعمارية: "**ستمحى ذكرى الاستعمار الدموي بعد مرور السنوات، غير أن ما سيبقى في ذاكرة الجزائريين هو الإجراءات الاقتصادية الظالمة والسيئة، وقساوة نظام الغابات، ومصادرة الأراضي، وأساليب الحجز، واستغلال الدواوير الأهلية من قبل البلديات الكاملة الصلاحيات، والحمل الثقيل للضرائب والتعسف في تحصيلها...**" [41].

كما انتقد جول فيري المعمرين، حيث كرر أمام زملائه في اللجنة أن: "**المعمر الجزائري لديه عدة عيوب، وهو يعمل على استغلال الأهلي وفرنسا**"[42]، كما انتقد حالة المعمرين النفسية والعقلية: "**لا يفهمون بالنسبة لثلاثة ملايين إلا القمع ... من الصعب إقناع المعمر الأوربي بوجود حقوق أخرى في البلاد العربية غير حقوقه، وأن الأهلي ليس جنسا لا يصلح إلا للسخرة**" [43].

واعتبر جول فيري أن السبب في ذلك يرجع إلى ضعف صلاحيات الحاكم العام أمام ممثلي المعمرين في الجزائر من البرلمانيين والمجالس العامة والبلدية، والذي يجب أن يكون حكما بين مختلف طوائف المجتمع الجزائري، ففي تعقيب على مسودة تقريره كتب: "**لا يجب تسليم بأي درجة كانت مصالح الأهالي للعنصر الأوربي ... إن سلطة محايدة وغير منحازة تكون فوق كل الانفعالات المحلية وكل تأثيرات الهيئة المنتخبة هي الوحيدة القادرة على فهمهم وحمايتهم...**"[44]، وبناءا على توصية جول فيري عين جول كامبون حاكما عاما للجزائر خلفا لتيرمان (Tirman)[45] بمرسوم من رئيس الجمهورية في 18 أفريل 1891 بعد اقتراحه من قبل وزير الداخلية كونستانس (Constans)[46].

في سنة 1986 دُعيت غرفة البرلمان للبت في نظام الإلحاق – مثلما فعل مجلس الشيوخ في 1893 بعد تقرير جول فيري– بعد مساءلة النائب البرلماني فلوري رافارين (Fleury-Ravarin) حول التنظيم الإداري

للجزائر، وخصصت جلسات 8، 9 و 10 نوفمبر 1896 لمناقشة هذه المساءلة، حيث كان جميع المتدخلين متفقين على إدانة مراسيم الإلحاق لسنة 1881 والدعوة إلى إلغائها، وتوسيع صلاحيات الحاكم العام[47].

نتج عن إدانة نظام الإلحاق من قبل مجلسي السينا والبرلمان، صدور نظام جديد يوسع سلطات الحاكم العام ويمنح استقلالا جزئيا للإدارة الاستعمارية في الجزائر، وذلك من خلال عدة نصوص يمكن تقسيمها إلى ثلاث فروع: الأول هو المرسوم التنظيمي المؤرخ في 31 ديسمبر 1896[48]، مكملا بسلسلة من المراسيم تحدد سلطات الحاكم العام، الثاني هي مراسيم 23 أوت 1898 المتعلقة بما يلي:

- الحكومة والإدارة العليا،

- تأسيس النيابات المالية وإعادة تنظيم المجلس العالي، أما النص الثالث فهو قانون 19 ديسمبر 1900 الذي يمنح الجزائر الشخصية المدنية والميزانية الخاصة[49].

منح قانون31 ديسمبر 1896 صلاحيات واسعة للحاكم العام متمثلة في الصلاحيات العسكرية والدبلوماسية، والصلاحيات الإدارية، والصلاحيات في الميزانية، إذ فقد أصبحت السلطات العسكرية في الجزائر تابعة للحاكم العام الذي يتمتع بمجال واسع للمبادرة بعد موافقة وزارتي الحرب أو البحرية بالتنسيق مع الفيلق 19، كما يشرف على إدارة مناطق القيادة العسكرية – الأقاليم العسكرية في الشمال والأقاليم العسكرية في الجنوب (TDS)[50]– وفي المجالات غير الملحقة، يتمتع الحاكم العام منذ 1896 بصلاحيات وزارية حقيقية في مجالات الاستعمار والتجارة والزراعة والداخلية والشؤون الأهلية والصحة، ولديه صلاحيات خاصة تابعة للتشريع الخاص للجزائر، فهو قاضي مدني عندما يقرر حول الإستيلاء على أراضي القبائل أو التصديق على التحقيقات الجزئية بموجب قانون 1897، كما أنه قاضي القمع (juge repressif) لما يعلن عن الاعتقال الإداري للجزائريين أو المصادرة أو غرامات ضد الدواوير بشكل جماعي[51].

لكن رغم توسيع سلطاته، إلا أن الحاكم العام لم يكن قادرا على مواجهة المعمرين وممثليهم في البرلمان وفي المجالس المحلية خاصة في مجال إصلاح أوضاع الجزائريين والإنقاص من استغلال المعمرين لهم، حيث تم عزل كامبون بعد سنة واحدة من إصدار قانون توسيع صلاحياته وذلك سنة 1897، جراء مساعي النائبين البرلمانيين القويين إيتيان (Etienne) وطومسون (Thomson)، حيث يصف المؤرخ جيلبار مينيي صلاحيات الحاكم العام كما يلي: "**إذا حاول حاكم عام أخذ زمام المبادرة فإنه يجد صعوبات لتطبيقها تنتهي بعزله، حيث أن صلاحياته ما هي إلا تجسيد لسياسة القوى الأوربية المحلية المهيمنة على الجزائر**" [52].

كما اكتمل تحكم المعمرين في الإدارة الاستعمارية على حساب ممثل الحكومة الفرنسية – الحاكم العام– بعد إنشاء النيابات المالية، فرغم أنها أنشئت كتنظيم مالي واستشاري موكل لإعطاء رأيه حصريا حول الميزانية[53]، فقد أصبحت تشكل برلمانا استعماريا يقوم بالدفاع عن مصالح المعمرين ومعارضة الإصلاحات التي تصب في فائدة الجزائريين بالاتفاق مع رؤساء البلديات وممثلي المعمرين في البرلمان مثلما جرى في إصلاحات 4 فيفري 1919.

2.5.المحاولات الإصلاحية لموريس فيوليت

موريس فيوليت هو أبرز السياسيين الفرنسيين الذي عملوا على إصلاح الإدارة الاستعمارية وصلاحيات الحاكم العام، إذ ناضل في الفترة الممتدة ما بين الحربين لتغيير السياسة الفرنسية في الجزائر منذ تعيينه حاكما عاما سنة 1925، غير أنه لم يتمكن من مواجهة المعمرين وممثليهم في البرلمان والنيابات المالية والمجالس البلدية، وأجبر على الاستقالة سنة 1927. والتي عبرت عليها الباحثة فرانسواز مودوري (Françoise Modoré) بقولها: "**مهاجم حتى من إدارته، مسلّم لحقد النيابات المالية (...) ومشتوم من قبل الصحافة، استسلم فيوليت تحت ثقل الكراهية وعدم الفهم (...) متعب وكاره، قدم استقالته للحكومة، وحافظ على شرفه**"[54].

أدت تجربة فيوليت في الحكومة العامة بعد إعاقة مشاريعه الإصلاحية وإبعاده عن الجزائر إلى اقتناعه بوجوب إصلاح الإدارة الاستعمارية التي تهدد حسبه استمرارية الاستعمار الفرنسي في الجزائر، حيث قام من أجل هذا الهدف بعدة مساعي متمثلة في: بإيداع مشروع قانون سنة 1931. ونشر كتاب تحت عنوان "**هل ستعيش الجزائر؟**" في نفس السنة بهدف إنذار الرأي العام الفرنسي والحكومة الفرنسية بالخلل الموجود في الجزائر والعواقب المتأتية جراءه. ومساءلة وزير الداخلية ريني حول "**الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها من أجل تحقيق الوعود التي قدمت للجزائريين أثناء الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال**" سنة 1935[55]. وكذا إيداع مشروع قانون سنة 1936 الذي تبنته حكومة الجبهة الشعبية ورئيسها ليون بلوم الذي أصبح تحت تسمية "**مشروع بلوم–فيوليت**".

يعتبر فيوليت أن طريقة تسيير الجزائر من قبل الحكومة الفرنسية والإدارة الاستعمارية هما سببا وضعية الجزائر "المقلقة" التي سوف تؤدي إلى انفصال الجزائر عن فرنسا، وهو ما دفعه بالإضافة إلى عمله على تحسين أوضاع الجزائريين والمعمرين الصغار لربط سكان الجزائر بفرنسا، لاقتراح إصلاح الإدارة الاستعمارية، متمثلة في: مراقبة الحكومة الفرنسية للإدارة الاستعمارية، وتوسيع صلاحيات الحاكم العام، وتعديل مهام النيابات المالية.

أدى إهمال الحكومة الفرنسية لتسيير الجزائر حسب فيوليت إلى استقلال الإدارة الاستعمارية في سياستها وقراراتها، والتي أصبحت لا تهتم إلا بمصالحها الخاصة دون النظر إلى المصلحة العليا لفرنسا، مستغلة عدم مراقبة الحكومة الفرنسية الموجودة فقط "**من أجل شل عمل الحاكم العام**"[56]، وهو ما جعله يدعو لتسيير الجزائر مباشرة من قبل الحكومة الفرنسية دون وساطة الإدارة الاستعمارية[57]، حيث يقترح لهذا الهدف إلغاء منصب الحاكم العام وإنشاء وزارة لإفريقيا الشمالية تكون مهمتها تسيير شؤون شمال إفريقيا وتضمن التسيير المباشر للجزائر من قبل الحكومة الفرنسية[58]. كما أنه يقترح في حال عدم إنشاء وزارة إفريقيا الشمالية توسيع صلاحيات الحاكم العام من أجل تمكنه للقيام بمهمته الأساسية المتمثلة في "**إدارة شؤون الجزائر بوجوب التوفيق بين مصالح المستوطنة والمصالح العامة للأمة بالكامل**"[59].

عبر فيوليت في وصفه لصلاحيات الحاكم العام وسلطاته في الجزائر عن ضعف الحاكم العام في التأثير على السياسة الاستعمارية، إذ يقول في هذا الصدد: "**الحاكم العام يجازف بالضرورة عندما يريد تحقيق الإصلاحات، لأنه سيكون إلى جانب تغيير الأشياء السيئة بالأشياء الحسنة، وذلك أن الأشياء السيئة لديها من يدافع عنها، والذين يدافعون عنها لهم القوة الكبيرة ما داموا قد نجحوا في إبقاء الظلم أو على الأقل شل التقدم**"[60]. ويعتبر فيوليت أن صلاحيات الحاكم العام مشلولة من قبل النيابات المالية: "**الحاكم العام لم يصبح إلا رئيسا للمجلس مسؤولا نظريا أمام الحكومة الفرنسية، لكن تطبيقيا أمام النيابات المالية فقط**"، وبسبب هذا الوضع، فإن الحاكم العام لا يمكنه " **الحكم ولا الإدارة إلا إذا كان على اتفاق كلي مع النيابات المالية**"[61].

بالإضافة إلى ذلك، دعا فيوليت لإعادة تحديد مهام النيابات المالية التي تجاوزت صلاحياتها القانونية، حيث يرجع "**جور النيابات المالية إلى التشجيع من قبل باريس**" خاصة من وزارة الداخلية، كما أن "**معظم البرلمانيين الجزائريين هم إلى جانب النيابات المالية ضد الحاكم العام**"[62]. وهو ما جعله يقترح توسيع صلاحيات الحاكم العام: "**يجب أن يكون للحاكم العام سلطات واسعة، لأن لديه دور أزلي وهو التحكيم، يجب عن طريق قرار ثابت الوصول إلى إعطاء كل حق حقه**"[63]، كما "**يجب أن يكون الحق للحاكم العام كسائر الحكام العامين بالحضور في مجلس الوزراء فيما يخص الشؤون الجزائرية**"[64].

بعد فشل موريس فيوليت في مساعيه من أجل تطبيق مشاريعه الإصلاحية خاصة بعد إيداع مشروعه في البرلمان سنة 1931، ومعارضة نواب المعمرين في البرلمان واتفاقهم مع وزير الداخلية ريني سنة 1935 على إفشال مساعيه، ظهرت أوضاع جديدة شجعته على إعادة مشروعه بعد تشكيل حكومة الجبهة الشعبية تحت رئاسة ليون بلوم سنة 1936 وتعيينه وزيرا للدولة مختصا بالشؤون الجزائرية.

كانت أهم مادة في مشروع بلوم–فيوليت هي منح حق المواطنة والانتخاب لبعض الفئات من المسلمين الجزائريين مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية، بهدف تهدئة الجزائريين وربطهم بفرنسا وكذا وإضعاف سيطرة المعمرين الكبار على الإدارة الاستعمارية.

لقد استطاع المعمرون عن طريق ما أسمته الشهاب "**الهيجان الفرنسي**"[65] إفشال المشروع بضغطهم على حكومة الجبهة الشعبية عن طريق التهديد بالاستقالة وترك الجزائر والعودة إلى فرنسا.

كان هذا "**الهيجان**" على جميع الأصعدة من خلال كل المجالس الجزائرية: النيابات المالية، والمجالس البلدية، والبرلمان، كما تم استعمال الصحافة للدعاية ضد المشروع، وهو ما جعل أحد الكتاب المعاصرين للأحداث وهو روبيرت مونتاني (Robert Montagne) يقول: "**إن التهييج الذي يتم ممارسته على السكان يؤدي –كما رأينا أثناء النقاشات الانفعالية لمشروع فيوليت– إلى مواقف لم يتم استلهامها لا من العقل ولا من الفائدة. من المستحيل البحث في هذه الظروف عن دراسة لحل طبيعي لمشكل تطور الشعب الجزائري بدون ترك الأرض الإفريقية على الأقل حاليا**"[66].

فشل مشروع فيوليت مرة أخرى جراء ضغوطات المعمرين، وقامت حكومة الجبهة الشعبية مع ظهور بوادر الحرب العالمية الثانية بتجميد المشاريع الداخلية، وقامت بإصدار قوانين جديدة لاضطهاد حرية الفكر والتعليم وحرية السفر في مارس 1938، كما أصدرت في 28 أوت 1939 قانون يعطي الإدارة الفرنسية بالجزائر الحق في مراقبة جميع المطبوعات، ويمنحها حق وقف أو منع جميع المطبوعات[67]، وهو ما كرس فشل مشروع فيوليت في إصلاح الإدارة الاستعمارية وأوضاع الجزائريين.

خاتمة

كانت الحكومة العامة صلة وصل بين الحكومة الفرنسية في باريس والإدارة الاستعمارية في الجزائر والتي كانت تقوم على مبدأ التوفيق بين مصالح المستعمرة والمصالح الفرنسية العليا، غير أن القوانين الاستثنائية التي شرعتها فرنسا منذ الاحتلال لتشجيع الاستيطان أدى إلى تحكم المعمرين بالإدارة الاستعمارية على حساب ممثل الحكومة الفرنسية.

أدرك السياسيون الفرنسيون سلبيات هذا النظام الذي لا يتوافق مع مصالح فرنسا في الجزائر، حيث تكاثرت نداءا ومشاريع الإصلاح خاصة منذ تأسيس النظام المدني، حيث حل المعمرون محل العسكريين في إدارة الجزائر.

لم يتمكن السياسيون الفرنسيون، وبعض الحكومات مثل حكومة كليمانصو (1917-1920) وحكومة الجبهة الشعبية تحت رئاسة ليون بلوم (1936-1938) من تعديل النظام الاستعماري وذلك بسبب المعارضة الشرسة المعمرين. كانت نزعة المعمرين تقوم على التحالف لإعاقة كل مشروع من شأنه تغيير وضعية الجزائريين مهما كان ضئيلا، خوفا من تهديد مصالحهم التي تقوم على القوانين الاستثنائية، مستغلين تحكمهم في المجالس الاستعمارية: المجالس العامة، والنيابات المالية والمجس العالي، والمجالس البلدية، وكذا ممثليهم في البرلمان.

غير أن تعنت المعمرين في سياستهم واستغلالهم للجزائريين – رغم تحذيرات السياسيين الفرنسيين مثل جون مليا صاحب كتاب **المصير المحزن للأهالي المسلمين الجزائريين**[68]، وموريس فيوليت **هل ستعيش الجزائر؟**، واللذان استشرفا انفصال الجزائر عن فرنسا بسبب السياسة الاستعمارية التي يقوم بها المعمرون- أدى إلى اقتناع الجزائريين بأن الثورة هي الوسيلة الوحيدة لحل المسألة الجزائرية خاصة بعد أحداث 8 ماي 1945.

الهوامش:

1 Claude Collot, **les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962)**, OPU, Alger, 1987, p 7.

2 Maurice Wahl, **l'Algérie**, Librairie Germer Bailliere et Cie, 1882, p 225.

3 Emile Larcher, Géorges Rectenwald, **Traité élémentaire de législation algérienne**, **l'Algérie: organisation politique et administrative**, tome 1, 3ème édition, librairie Arthur Rousseau, Paris, 1923, p 257.

4 Ibid, p 258.

5 Ibid, p 258.

6 Larcher, op.cit, p 50.

7 Collot, op.cit, p 7.

8 Maurice Wahl, op.cit, pp225-226.

9 Collot, op.cit, p 7.

10 Wahl, op.cit, p 226.

11 Collot, op.cit, p 8.

12 أدت ثورة فيفري 1848 لإسقاط النظام الملكي (حكم الملك لويس فيليب 1830-1848) وتأسيس النظام الجمهوري (الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1851) تحت رئاسة لويس نابوليون بونابارت، والذي لم يدم طويلا حيث هذا الأخير بالانقلاب وإعلان نفسه إمبراطورا سنة 1851.

13 Collot, op.cit, p 8.

14 Larcher, op.cit, pp 259-260.

15 أندري نوشي وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 326

16 المرجع نفسه، ص 326.

17 Collot, op.cit, p 8.

18 Jacque Delarue, p 3.

19 Larcher, op.cit, p 261.

20 Ibid, p 262.

21 Collot, op.cit, p 8.

22 Ibid, p 9.

23 نوشي، المرجع السابق، ص 352.

24 المرجع نفسه.

25 شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919**، ترجمة م. حاج مسعود، أ. بكلي، ج 1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 16.

26 المرجع نفسه، ص 30.

27 Louis Milliot, **le gouvernement de l'Algérie**, in, cahiers du centenaire de l'Algérie, publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, 1930, p15.

28 Joseph Boudot, **le régime financier en Algérie**, thèse doctorat, ès-sciences politiques et économiques, Imprimerie Berger-Levrault et Cie, NANCY, 1900, pp 19-20.

29 Louis Milliot, op.cit, p 15.

30 أجيرون، المرجع السابق، ص 15.

31 شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيرون، 1982، ص 79.

32 Augustin Bernard, **L'organisation communale des indigènes de l'Algérie**, Emile Larose. Libraire-éditeur, Paris, 1918, p 12.

33 Ibid, pp 15-16.

34 Joseph Boudot, op.cit, pp 23-24.

35 Ibid, p 24.

تم تخفيف صرامة العديد من إجراءات الإلحاق عن طريق عدة مراسيم، فبعد سنة - مراسيم 13 ماي 1881 والتي تلتها- تسمح للوزراء بتفويض الحاكم العام بإمكانية التصرف عن طريق الأمريات (ordonnances) التفويض في الاعتمادات المفتوحة في ميزانية إدارتهم (Joseph Boudot, pp 24-25).

36 Jules Ferry, **le gouvernement de l'algérie**, Paris, A. Colin, 1892, p16, in, Jules Cambon, **le gouvernement général de l'Algérie**, 1891-1997, Librairie ad. Jourdan, Jules carbonël, Alger, 1918, p 3.

37 أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 83.

38 Jules Cambon, op.cit, p 4.

39 Charles Robert Ageron, **De l'Algérie française à l'Algérie algérienne**, édition bouchene, Paris, 2005 p p 161-162.

40 Ageron, **De l'Algérie française à l'Algérie algérienne**, op.cit, p 163.

41 Alfred Raymond, **Jules Ferry**, librairie Plon, Paris, 1903, p 477.

42 Ageron, **De l'Algérie française à l'Algérie algérienne**, op.cit, p 165.

43 Ibid, p 179

44 Ibid, p 173

45 أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 85.

46 Jules Cambon, op.cit, p 3

47 Ibid, p 212.

48 يحدد هذا المرسوم صلاحيات الحاكم العام الذي "**تحت سلطته الإدارة العليا المركزة في مدينة الجزائر**" و"**الذي يمثل الحكومة الفرنسية في جميع أنحاء الجزائر**" لديه اتصال مباشر مع وزير فرنسا في المغرب والوزير المقيم في تونس، ويجب استشارته حول تعيين كل الموظفين السامين، وتعيين قضاة الصلح، حول كل التعديلات على الرسوم الجمركية ورسوم الملاحة والموانئ.

Victor Piquet, **la colonisation française dans l'Afrique du nord, Algérie – Tunisie – Maroc**, Libtairie Armond Colin, Paris, 1914, p 18.

49 Jules Cambon, op.cit, p 213.

50 أقاليم الجنوب (TDS) هي وحدة إدارية منفصلة عن الجزائر بموجب قانون 24 ديسمبر 1902، يتم إدارتها من قبل القيادة العسكرية تحت السلطة المباشرة للحاكم العام، لديها ميزانية خاصة، وهي مقسمة إلى أربع أقاليم: عين الصفراء (مركزها عين الصفراء)، الصحراء (ورقلة)، غرداية (الأغواط)، توقرت (توقرت)، على رأس كل واحدة إقليم ضابط سامي برتبة عقيد أو رائد، مقسم إلى دوائر، ملحقات، وبلديات مختلطة وأهلية، يديرها الضباط.

Gilbert Meynier, **l'Algérie révélée**, Librairie Droz, Paris 1981, p p 21-22.

51 Gilbert Meynier, op.cit, p 14.

52 Ibid, p 15.

53 Maurice viollette, **l'Algérie vivra-t-elle?, notes d'un ancien gouverneur général**, Librairie Felix Alcan, Paris, 1931, p 296.

54 Françoise Modoré, « **Viollette l'arabe, le gouverneur général** », in De Dreux à Alger Maurice viollette, l'Harmattan, Paris, 1991, p 110.

55 Ageron, **histoire de l'Algérie contemporaine, de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération (1954)**, T 2, PUF, France, 1979, p 104.

56 Viollette, op.cit, p 272.

57 Ibid, p 284.

58 Ibid, pp 280 – 281.

59 Ibid. p 284.

60 Ibid, pp 286 – 287.

61 Ibid. p 291.

62 Ibid. p 293.

63 Ibid. p 288.

64 Ibid. p 285.

65 **الشهاب**، مجلد 12، ج12، فيفري 1937، ص ص 526-529.

66 Robert Montagne, « **Comment organiser politiquement l'Empire français** », in, **Politique étrangère**, n°2, 1938, 3ème année, p 174.

67) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص33.

68 Jean Melia, **Le triste sort des indigène musulmans**, 5ème éd, Mercure de France, Paris, 1935.

قائمة المراجع

1- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

2- أندري نوشي وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

3- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيرون، 1982.

4- ــــــــــــــــ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919**، ترجمة م. حاج مسعود، أ. بكلي، ج 1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

5- **الشهاب**، مجلد 12، ج12، فيفري 1937.

6- Alfred Raymond, **Jules Ferry**, librairie Plon, Paris, 1903.

7- Augustin Bernard, **L'organisation communale des indigènes de l'Algérie**, Emile Larose. Libraire-éditeur, Paris, 1918.

8- Charles Robert Ageron, **De l'Algérie française à l'Algérie algérienne**, édition bouchene, Paris, 2005.

9- Charles Robert Ageron, **histoire de l'Algérie contemporaine**, de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération (1954), T 2, PUF, France, 1979.

10- Claude Collot, **les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962)**, OPU, Alger, 1987.

11- Emile Larcher, Géorges Rectenwald, **Traité élémentaire de législation algérienne, tome 1, l'Algérie : organisation politique et administrative**, 3ème édition, librairie Arthur Rousseau, Paris, 1923.

12- Françoise Modoré, « Viollette l'arabe, le gouverneur général », in **De Dreux à Alger Maurice viollette**, l'Harmattan, Paris, 1991.

13- Gilbert Meynier, **l'Algérie révélée**, Librairie Droz, Paris 1981.

14- Jean Melia, **Le triste sort des indigène musulmans**, 5ème éd, Mercure de France, Paris, 1935.

15- Joseph Boudot, **le régime financier en Algérie**, thèse doctorat, ès-sciences politiques et économiques, Imprimerie Berger-Levrault et Cie, NANCY, 1900.

16- Jules Cambon, **le gouvernement général de l'Algérie**, 1891-1997, Librairie ad. Jourdan, Jules carbonël, Alger, 1918.

17- Louis Milliot, **le gouvernement de l'Algérie**, in, cahiers du centenaire de l'Algérie, publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, 1930.

18- Maurice Viollette, **l'Algérie vivra-t-elle?, notes d'un ancien gouverneur général**, Librairie Felix Alcan, Paris, 1931.

19- Maurice Wahl, **l'Algérie**, Librairie Germer Bailliere et Cie, 1882.

20- Robert Montagne, « Comment organiser politiquement l'Empire français », in, **Politique étrangère**, n°2, 3ème année, 1938.

21- Victor Piquet, **la colonisation française dans l'Afrique du nord, Algérie – Tunisie – Maroc**, Libtairie Armond Colin, Paris, 1914.